

تأثير تراجع اسعار البترول على أداء الاقتصاد الجزائري في ظل التحديات الراهنة مقاربة تحليلية قياسية

The impact of the decline in oil prices on the performance of the Algerian economy in light of the current challenges Standard analytical approach

د. موري سمية^{1*}، د. معمري عبد الوهاب²

¹ جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، soumia.mouri@yahoo.fr

² جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، mammeri.abdelouahab@univ-bechar.dz

تاريخ النشر: 2022/06/02

تاريخ القبول: 2022/05/31

تاريخ الاستلام: 2021/12/18

المخلص:	Abstract :
تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الآثار السلبية التي خلفها تراجع مستويات أسعار البترول على المستوى العالمي بدءاً من سنة 2011 ما أثر سلباً على مداخل الجزائر النفطية والتي تعتبر شريان التنمية الاقتصادية باعتبارها مورداً مالياً أساسياً لتمويل المشاريع الاستثمارية من جهة ومن جهة أخرى الآثار السلبية لجائحة كورونا لو قد بدأت هذه الانعكاسات تظهر جلياً على الاقتصاد الوطني الجزائري من خلال لجوء الحكومة إلى سياسة إنفاق تقشفية ناهيك عن رفع معدلات الضرائب العادية كما سجلت معدلات التضخم ارتفاعات متتالية وتدهور سعر صرف العملة الوطنية وتسجيل عجز مستمر للميزان التجاري ورصيد الموازنة العامة وغيرها من التأثيرات السلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في تأصيل الجانب النظري ومحاولة بناء نموذج قياسي يربط متغيرات الدراسة توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها أن مستقبل الاقتصاد الجزائري مرهون بضرورة تجاوز السياسات الراهنة التي تعتمد على المحروقات كمورد طاقتي وحيد عن طريق العمل على بلورة أطر وسياسات اقتصادية لتطوير الطاقات المتجددة كبديل للطاقة الحفرية الكلاسيكية، كالطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، الطاقة الحرارية الجوفية وطاقات الكتلة السيولوجية، إضافة إلى الاعتماد على القطاعات خارج المحروقات، خاصة ما يتعلق منها بقطاعات السياحة والفلحة . الكلمات الدالة: سعر البترول، الاقتصاد الجزائري، مداخل مالية. تصنيفات JEL: O11, O13 , Q43	This study aims to indicate THE negative effects Due to lower oil prices at the global level and its implications for the Algerian economy BECAUSE it depends on the oil revenues to achieve economic development; THIS Reflections are beginning to appear On the Algerian economy; THE GOUVERNMENT Decrease Spending. Upload NORMAL TAXE, DECREASE PRICE CURRENCY, Deficit Trade Balance AND balance of the general budget And other negative impacts on economic and social life in Algeria We used the descriptive analytical approach to achieve the objective of the study WICH reached several results The most important That the future of the Algerian economy NEED diversification Sectors, especially those related to tourism and agriculture sectors. Apply a new policy based on reliance on renewable energies. And other solutions that criticize Algeria from a difficult economic situation key words: The price of oil, the Algerian economy, financial revenues. JEL Classification Codes: O11, O13, Q43

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

يعتبر قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، فهو يمثل ثلث الناتج الإجمالي للبلد ويمده بثلاثي موارد ميزانته العامة ويهيمن على 98% من التجارة الخارجية، فمن جهة أدركت الجزائر منذ الاستقلال أهمية النفط في التطور الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، فقامت بتبني إستراتيجية شاملة لاستغلاله في تحقيق التنمية الشاملة التي لم يكن من الممكن مباشرتها دون فرض السيطرة على ثرواتها النفطية واستثمارها بفعالية.

و لعل أهم ما يميز الساحة الاقتصادية الدولية هو تراجع مستويات أسعار البترول على المستوى العالمي ما أثر سلبا على مداخيل الجزائر النفطية والتي تعتبر شريان التنمية الاقتصادية باعتبارها موردا ماليا أساسيا لتمويل المشاريع الاستثمارية وقد بدأت هذه الانعكاسات تظهر جليا على الاقتصاد الوطني الجزائري من خلال لجوء الحكومة إلى سياسة إنفاق نقشفية ناهيك عن رفع معدلات الضرائب العادية كما سجلت معدلات التضخم ارتفاعات متتالية وتدهور سعر صرف العملة الوطنية وتسجيل عجز مستمر للميزان التجاري ورصيد الموازنة العامة وغيرها من التأثيرات السلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

ومن جهة أخرى فإن الجزائر تواجه تحديات ورهانات صعبة تتمثل في تحضير الاقتصاد لمرحلة ما بعد نضوب الثروة النفطية وما يمكن لها أن توفر للأجيال القادمة خاصة في ظل التحولات العالمية الراهنة وما تدعو له دول صديقة مع البيئة في تخفيف انعكاسات انبعاث غازات الوقود الأحفوري، ولذلك فإن مستقبل الاقتصاد الجزائري مرهون بضرورة تجاوز السياسات الراهنة التي تعتمد على المحروقات كمورد طاقي وحيد عن طريق العمل على بلورة أطر وسياسات اقتصادية لتطوير الطاقات المتجددة كبديل للطاقة الحفزية الكلاسيكية، كالطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، الطاقة الحرارية الجوفية وطاقة الكتلة السيولوجية، إضافة إلى الاعتماد على القطاعات خارج المحروقات، خاصة ما يتعلق منها بقطاعات السياحة والفلاحة ومجالات البتروكيميا، فضلا عن مواد البناء والأشغال العمومية.

ولقد جاءت هذه الورقة البحثية لتطرح الإشكالية التالية: ما هو مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل تراجع مستويات

أسعار البترول في الاقتصاد العالمي؟

أهداف وأهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تراجع مستويات أسعار البترول في السوق العالمي والتي أثرت سلبا على مختلف الاقتصاديات التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل مما يجعل هذه الاقتصاديات تدخل في أزمات مالية بسبب تراجع المداخيل المالية التي تجنيها هذه الدول من بيعها لمنتجاتها النفطية، والجزائر كأحد هذه البلدان سبب انخفاض أسعار البترول في انعكاسات سلبية على مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري ناهيك عن توقف تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية التي كانت مبرمجة قبل تراجع أسعار البترول.

وتكمن أهمية الدراسة في إبراز أهم المشاكل التي قد يعاني منها الاقتصاد الجزائري بسبب تراجع الوفرة المالية بسبب الانخفاض في مستويات أسعار البترول في ظل انعدام مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج

المحلي الإجمالي وأهم الحلول والإجراءات التي قد تلجأ لها السلطات الجزائرية لتجنب الاحتقان الاقتصادي والاجتماعي.

محاور الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية السابقة قمنا بتقسيم المداخلة إلى ثلاث محاور:

- مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

- انعكاس انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

- تحديات والفرص للاقتصاد الجزائري للقضاء على التبعية النفطية.

المحور الأول: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

المحتوى طبقت الجزائر منذ الاستقلال العديد من السياسات الاقتصادية والتي رافقها في كل مرة تغيير في الأولويات وتحديد بدائل من أجل إيجاد حلول مناسبة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مستغلة بذلك الطفرات النفطية التي شهدتها السوق البترولية منذ 1973 والتي سمحت للجزائر بتكوين احتياطات صرف ضخمة تساعد في تمويل عملية التنمية في الجزائر مما أدى إلى تعدد مخططات التنمية كالمخططات الثلاثية والرابعة إلى غاية برامج الإنعاش الاقتصادي.

ولعل اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات والمداخيل المالية المتأتية منه لم يكن وليد الصدفة بل رافقته مجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت هذا القطاع يحتل الصدارة الأولى بين القطاعات الاقتصادية الأخرى في الجزائر، وتكمن هذه الأسباب في:

1- إن إقامة الصناعات المصنعة في الجزائر بعد الاستقلال كان الخيار الاستراتيجي للسياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر خلال هذه المرحلة مستندة على أسس "نظرية أقطاب النمو لبيرو" حول الوحدة المحركة والتي هي عبارة (Benissad, 1978, p138) عن وحدة إنتاجية باستطاعتها ممارسة تأثيرات لا متناظرة وغير انعكاسية على المحيط الاجتماعي والمؤسسي وكذا الوحدات الإنتاجية الواقعة خلف أم أمام الإنتاج بالوحدة.

2- حاولت الجزائر إرساء نموذج الصناعات المصنعة للخروج من حالة الركود الاقتصادي منطلقة من فكرة مفادها أن للصناعات المصنعة أهمية كبيرة في إرساء قواعد صلبة ومتينة من شأنها تحقيق معدل نمو سريع في الإنتاج الصناعي والزراعي وبالتالي دعم التشابك بين مختلف القطاعات الإنتاجية لتحقيق التنمية الشاملة والتي تتطلب تركيز لرؤوس أموال ضخمة ، ولقد استمد دوبرنيس نظرية الصناعات المصنعة من دراسته لنظرية أقطاب النمو لبيرو، وتعرف -حسب دوبرنيس- الصناعة المصنعة بأنها الصناعة أو مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في إحداث تغييرات هيكلية داخل محيطها، ومن خصائص نموذج الصناعات المصنعة لدوبرنيس تتمثل في (DEBERNIS, 1966, p427):

- صناعات تتمتع بتكنولوجيا عالية.
- صناعات تتحقق بإقامة مركبات ومصانع ذات الحجم الكبير.
- صناعة ذات كثافة رأسمالية معتبرة.

- صناعات لها آثار للجذب الأمامية والخلفية.
 - صناعات تتطلب وجود سوق محلي معتبر لتصريف منتجاتها.
- وكمحاولة لتحقيق التوجهات العامة التي احتوتها نظرية الصناعات المصنعة استند واضعوا أسس نموذج التنمية في الجزائر على أربع فرضيات وهي (جمال، 1997، p146):
- أ. ضرورة وجود تمويل كافي في البداية حيث تتطلب إقامة مثل هذه الصناعات رؤوس أموال ضخمة، وأمام هذا القيد وجدت الفرضية حلا في إيرادات تصدير المحروقات إضافة إلى الديون الخارجية، وهكذا أصبحت عملية تمويل التنمية في الجزائر مرتبطة بدرجة كبيرة بتعظيم الإيرادات المحصلة من صادرات المحروقات.
- ب. ضرورة استخدام أداة التخطيط فانطلاقا من الاختيارات العامة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانطلاقا من الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري كان من غير الممكن ترك عملية توزيع الاستثمارات لآليات السوق، فاستخدام وتوافر كافة العوامل الاقتصادية مرهون بمدى سلامة وكفاءة وظيفة التخطيط.
- ت. وجود قطاع عام قوي بإمكانه تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ث. ضرورة القيام بعملية الإصلاح الزراعي وهذا عن طريق توزيع عادل للأراضي وتحسين علاقات الإنتاج داخل القطاع الزراعي.
- ومما سبق نلاحظ أن فكرة التوجه إلى تصنيع البلاد قد ترسخت وفق الاعتماد على قاعدة ضرورية تنطلق أساسا من الصناعات باعتبارها المحرك الأول للتنمية ويرمز هذا الاختيار الاقتصادي إلى تحقيق بعض الأهداف تتمثل في (بوناح، 2004، p237):
- اختيار وطني يعجل بسرعة لتحضير مستقبل البلاد.
 - إمكانية تحقيق الأهداف التنموية بسرعة عن طريق إيرادات البترول والغاز.
 - رفع التحدي الداخلي والخارجي فيما يتعلق بشرعية مفهوم الدولة والأمة.
 - الاعتقاد بأن قوة الجهاز الإنتاجي وحده كافية لتدعيم الاستقلال السياسي وبالتالي مضاعفة القدرات والإمكانات الممكنة إلى إرساء نظام اشتراكي.
- ج. لقد اعتبرت الجزائر العوائد البترولية مصدر التمويل الرئيسي والأساسي لجميع المشاريع وبالتالي فإن عمليات التراكم بدأت تظهر من خلال تنفيذ المخطط الثلاثي مما سهل الطريق أمام المخطط الرباعي الأول والثاني، وقد قامت الجزائر بتخصيص مواردها للقيام بأقصى استغلال للمحروقات بغية مضاعفة دخل البلاد عبر تصدير المحروقات.

المحور الثاني: قراءة في أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول: قراءة تحليلية في تراجع أسعار البترول بعد الأزمة العالمية سنة 2008:

شهد الاقتصاد العالمي عام 2009 المزيد من التدهور والفوضى المالية وأصبح واضحا في بداية العام بأن العالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، مما انعكس على السوق النفطية خلال الأشهر الأولى من العام، ومع مرور الوقت خلال العام بدأت تظهر بوادر التحسن والانتعاش الاقتصادي بالأخص في النصف الثاني من العام، الأمر الذي ترتب عنه اتجاه تصاعدي بشكل عام، على الرغم من بعض حالات التراجع، لتستقر سلة أوبك عند مستويات تتراوح ما بين حوالي 65 إلى أكثر من 75 دولار للبرميل للأشهر السبعة الأخيرة من العام بالمقارنة مع حوالي 40 دولار للبرميل في بداية العام (صندوق النقد العربي، 2010 ، p91).

إن استمرار ضغط الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط طيلة عام 2009 -رغم الاتجاه التصاعدي- جعلتها في حالة من التذبذب حيث انخفض المعدل السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك من 94.45 دولار للبرميل في عام 2008، إلى نحو 61.06 دولار للبرميل بانخفاض قدره 33.4 دولار للبرميل. وبخصوص المعدلات الفصلية لأسعار النفط خلال سنة 2009 فقد سجل سعر سلة أوبك 42.9 دولار للبرميل خلال الربع الأول من العام، بانخفاض قدره 9.6 دولار للبرميل، وهو ما يعادل 18.3% بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2008، ووصل متوسط السعر إلى 58.5 دولار للبرميل خلال الربع الثاني من العام، مرتفعا بحدود 15.6 دولار للبرميل وهو ما يعادل 36.4% بالمقارنة مع الربع الأول، كما شهد الربع الثالث ارتفاعا في السعر بواقع 9.2 دولار للبرميل، أي ما يعادل 15.7% بالمقارنة مع الربع الثاني ليصل إلى 67.7 دولار للبرميل، أما بالنسبة للربع الرابع فقد ارتفع معدل السعر بواقع 6.6 دولار للبرميل، أي ما يعادل 9.7% بالمقارنة مع الربع الثالث ليصل إلى 74.3 دولار للبرميل، ولقد تضافرت مجموعة من الأسباب التي ساهمت في انخفاض أسعار البترول سنتي 2008 و 2009 تمثلت في:

1. انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي: انخفضت معدلات النمو الاقتصادي من 5.2 سنة 2007 إلى 3.0 سنة 2008 ثم إلى 1.1 عام 2009، وعلى مستوى المجموعات الدولية فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية من 2.6% عام 2007 إلى 0.6% عام 2008 ثم إلى 3.4 عام 2009 (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، 2009 ، p).

لقد كان الارتباط بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو في الطلب العالمي على النفط وثيقا جدا، إذ أدى الانخفاض الكبير في معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال سنتي 2008 و 2009 إلى انخفاض في معدلات نمو الطلب على النفط حيث بلغ 1.2% عام 2007 ليتقلص إلى 0.3% ثم إلى 1.6% عام 2009، وبتتبع معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2008 و 2009 يلاحظ جليا مدى التقلبات في معدلات النمو استجابة لحالة الركود التي هيمنت على الاقتصاد العالمي بشكل عام. حيث انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2008 بمستوى 1.2 مليون برميل في اليوم مقارنة بالربع الأول، ثم واصل انخفاضه خلال الربع الثالث بمستوى 0.7 مليون برميل في اليوم حيث بلغ

إجمالي الطلب العالمي على النفط في نهاية الربع الثالث مستوى 84.8 مليون برميل يوميا، وبلغ المتوسط العام للطلب العالمي على النفط خلال عام 2008 مستوى 85.8 مليون برميل يوميا (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، 2008، P).

2. انحسار نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط: بعد أن وجد أصحاب صناديق التحوط والصناديق الاستثمارية ضالتهم في الأسواق الآجلة للنفط الخام لجني أرباح كبيرة من خلال بيع وشراء البراميل الورقية وذلك خلال مرحلة بروز الأزمة وفي ظل تخفيض معدلات الفائدة من طرف البنك الاحتياطي الأمريكي الأمر الذي أسهم في ارتفاع أسعار النفط (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، 2009، p17).
3. الارتفاع في مستويات المخزونات النفطية: ساهمت الزيادات الملحوظة في مستويات المخزون التجاري لدى الدول الصناعية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص على الضغط على أسعار النفط نحو الانخفاض، حيث شهدت سنتي 2008 و2009 ارتفاعا ملحوظا في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) حيث بلغت 6805 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2008، ويمثل ذلك ارتفاعا بنحو 165 مليون برميل أي بنسبة 2.5% عن سنة 2007، لتبلغ ما مقداره 6973 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2009، ويمثل ذلك ارتفاعا بنحو 168 برميل أي بنسبة 2.5% (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، 2009، p).

4. ارتفاع الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى دول أوبك: تشير الأدلة التاريخية إلى أنه كلما كانت الطاقة الإنتاجية الفائضة مرتفعة، فسيكون هناك ضغط نزولي على الأسعار، وعلى نفس القدر من الأهمية سيكون تأثير الصدمات على أسعار النفط محدود (السوب و فتوح، 2010، p37). وبلجوء أوبك إلى قرار خفض في إمداداتها النفطية عند حدوث نقص في الطلب على النفط، مع توفر العرض من قبل المنتجين من خارج أوبك لمحاولة المحافظة على توازن السوق، وذلك لمنع أسعار النفط من الانخفاض، حيث قامت المنظمة بإجراء التخفيض في ثلاث مناسبات خلال عام 2008 الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك، وهو الأمر الذي يعطي نوع من الطمأنينة ويساهم في تبديد مخاوف نقص الإمدادات، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الأسعار.

و شهد عام 2010 حالة من التوازن في سوق النفط العالمية تميزت باتجاه أسعار النفط مجددا نحو الارتفاع مع الاستقرار النسبي بالمقارنة مع التقلبات الحادة التي اتسمت بها حركة أسعار النفط خلال العامين السابقين، بلغ معدل سعر خامات أوبك 77.45 دولار للبرميل في عام 2010 بالمقارنة مع 61.06 دولار للبرميل في عام 2009، أي بارتفاع قدره 16.4 دولار للبرميل، ونسبته 26.9% ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى حالة الانتعاش الاقتصادي العالمي من الأزمة المالية العالمية (صندوق النقد العربي، 2011، p81).

وخلال عام 2011 ارتفعت معدلات أسعار النفط العالمية ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة، حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر خامات أوبك عتبة 100 دولار للبرميل ليصل إلى 107.46 دولار للبرميل بالمقارنة مع 77.45 دولار للبرميل عام 2010، أي بزيادة قدرها 30.01 دولار للبرميل ما يعادل حوالي 39%.

وقد تأثرت حركة أسعار النفط خلال عام 2011 بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة، فمنها ما دفع بالأسعار نحو الصعود تارة ونحو الهبوط تارة أخرى، ومن أهم تلك العوامل ما يلي (صندوق النقد العربي، 2012):

- التخفيض التراكمي والذي قدره 4.2 مليون برميل في اليوم الذي أجرته منظمة أوبك في إنتاجها اعتباراً من بداية شهر يناير 2009 وعدم اتخاذ المنظمة لقرارات لتغيير سياستها الإنتاجية طيلة الأعوام الثلاثة الماضية (2009-2011) ساعد في تقليص حجم الفائض في المعروض النفطي في السوق وكان عاملاً حاسماً وراء ارتفاع الأسعار وحالة الاستقرار النسبي التي اتسمت بها خاصة خلال النصف الثاني من العام.
- التوترات السياسية في المنطقة العربية والتي بدأت في تونس في نهاية عام 2010 وليبيا في 2011، وما صاحبها من قلق عالمي حول احتمال امتدادها لتشمل دول أخرى منتجة للنفط في المنطقة وانعكاسات ذلك على الإمدادات على ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه المنطقة العربية في توفير إمدادات النفط للسوق العالمية. هذا بالإضافة إلى احتدام التوتر بشأن برنامج إيران النووي وما أثاره من مخاوف من احتمال تعطل الإمدادات بفعل التهديدات بغلق طرق النقل البحرية في الخليج العربي.
- أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة وخاصة منطقة اليورو، والتي بدأت في اليونان لتشمل دولاً أخرى ليصبح العديد منها على حافة الإفلاس والتي شكلت تحدياً رئيسياً للاقتصاد العالمي، وقد كان لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو تأثيرات بالغة على الاقتصاد العالمي وخاصة في النصف الثاني من العام، من خلال تباطؤ معدلات نمو التجارة الدولية واتخاذ تدابير تقشفية وتزايد الصعوبات الائتمانية في دول المنطقة.
- التقلبات في أسعار صرف الدولار (عملة تسعير النفط في الأسواق العالمية) مقابل العملات الرئيسية، حيث استهل الدولار العام بأداء ضعيف مقابل اليورو والذي كان أحد الدوافع وراء الارتفاع في أسعار النفط خلال الأشهر الأولى من العام.
- عوامل موسمية لها علاقة بالطقس، خاصة الشتاء البارد في نصف الكرة الشمالي في بداية عام 2011 بالمقارنة مع درجة الحرارة المرتفعة نسبياً خاصة في أوروبا خلال الربع الرابع من العام. هذا بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، والتي كانت كارثة "فوكوشيما" اليابانية من أبرزها خلال العام.
- ومما لا شك فيه أن تفاقم الأحداث في المنطقة العربية كان بمثابة الأرضية الخصبة التي ساعدت في تزايد نشاط المضاربين خصوصاً بعد أن طالبت التوترات دائرة البلدان المنتجة للنفط مثل ليبيا التي توقفت إنتاجها بصورة تكاد تكون تامة منذ اندلاع الثورة في فيفري وحتى شهر سبتمبر 2011.
- وتميزت سوق النفط العالمية خلال عام 2012 بحالة من التوازن واستقرت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك متراوحاً بين 108 و118 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة وحقق المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك مستوى قياسي بلغ 109.45 دولار للبرميل بالمقارنة مع 107.46 دولار للبرميل عام 2011 أي بزيادة 2 دولار للبرميل، ما يعادل حوالي 2% (صندوق النقد العربي، 2013، p100).

وخلال عام 2013 شهدت الأسعار العالمية للنفط انخفاضا متواضعا ليصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 105.87 دولار للبرميل مقارنة مع 109.45 دولار للبرميل عام 2012، أي بانخفاض قدره حوالي 3.6 دولار للبرميل ما يعادل حوالي 3.3% (صندوق النقد العربي، 2014، p107)، وذلك في ظل الوفرة في الإمدادات التي نتجت بصورة رئيسية عن الزيادة الكبيرة في إمدادات دول خارج أوبك، وخاصة من أمريكا الشمالية، وبحود 1.2 مليون برميل يوميا، وفي المقابل شهدت إمدادات دول أوبك انخفاضا لتصل إلى 36 مليون برميل يوميا خلال العام. كما تأثرت الأسعار وبتجاهات متفاوتة بعوامل عديدة منها ما له علاقة بأساسيات السوق بما يعكس مستويات الطلب والعرض، بالإضافة إلى عوامل أخرى من أهمها التطورات الجيوسياسية وخاصة في سوريا وليبيا ودول منتجة أخرى مثل نيجيريا وأنغولا وجنوب السودان.

كما شهدت أسعار النفط العالمية عام 2014 انخفاضا، حيث بلغ معدل سعر سلة خامات أوبك 96.2 دولار للبرميل مقارنة مع معدل سعر وصل إلى 105.87 دولار للبرميل سنة 2013.

وبلغت أسعار النفط خلال الأشهر الأخيرة من عام 2014 معدلات غير مسبقة من الانخفاض، حيث استقر معدل سعر سلة أوبك عند حوالي 59.5 دولار للبرميل في شهر ديسمبر مسجلا بذلك أدنى قيمة له من شهر ماي 2009، بتراجع شهري كبير مقداره 16.1 دولار للبرميل أو ما يوازي 21.3% عن السعر المسجل في الشهر الأسبق عند ما بلغ متوسط سعر البرميل 75.6 دولار للبرميل.

وانخفضت الأسعار الفورية لسلة أوبك من 104.7 دولار للبرميل في الربع الأول و 105.9 دولار للبرميل في الربع الثاني إلى 73.4 دولار للبرميل خلال الربع الرابع.

الفرع الثاني: عرض لأهم أسباب انخفاض أسعار النفط خلال عام 2014:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك الأكبر للنفط في العالم، وقد شهدت طفرة كبيرة في إنتاجها للنفط الصخري لتبلغ معدل 4 مليون برميل يوميا، المر الذي أدى إلى انخفاض واردات الولايات المتحدة من أوبك إلى النصف تقريبا، كما أوقفت استيرادها للنفط الخام من نيجيريا. يأتي هذا الانتعاش النفطي في السوق الأمريكي متزامنا مع تباطؤ نسبي في معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، الأمر الذي ينعكس بالضرورة على الطلب الأمريكي من النفط الذي يشهد تراجعا يلقي بضلاله على الأسواق المالية.

مع بدأ انحدار الأسعار في بداية الربع الرابع من عام 2014، بدأ المستهلكين يتوقعون استمرار انخفاض الأسعار، وعزز توقعهم زيادة المعروض النفطي من خارج الأوبك، وقرار الأوبك في شهر نوفمبر 2014 بتثبيت سقف الإنتاج اليومي عند 30 مليون برميل يوميا، ما أدى إلى تقليص حجم طلبهم آنذاك على النفط في انتظار الحصول عليه بأسعار أقل في المستقبل. وهذا ما قد يفسر حدوث زيادة محدودة في مستوى الطلب في الربع الرابع من 2014، مقارنة بما حصل في الربع الثالث الذي شهد قفزة هائلة في حجم الطلب على النفط.

ويرجع البعض قرار منظمة الأوبك إلى أسباب سياسية مبطنة تم تغليفها ببعد اقتصادي، يتمثل في الحفاظ على حصص السوق، في حين أن السعودية وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء قرار رفع إنتاجها إلى معاقبة إيران على سياستها تجاه جملة من القضايا في المنطقة على رأسها سورية، فضلا عن مساعي

الضغط عليها بخصوص ملفها النووي (المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 01)، كما تستخدمان أيضا النفط سلاحا ضد روسيا لإحداث خسائر في اقتصادها الذي يعتمد على عائدات تصدير هذه السلعة الإستراتيجية وذلك لمعاقبتهما على مواقفها وتصرفاتها بخصوص الأزمة الأوكرانية (الراجي، 2014، p04)، وقضايا الشرق الأوسط، واستخدام إمدادات الطاقة للدول الأوروبية أداة للابتزاز السياسي (المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 01).

ويتوقع بعض الخبراء استمرار أسعار النفط في الهبوط إذا استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع مقارنة بباقي العملات، حيث شهد سعر صرف الدولار ارتفاعا نسبيا بداية من عام 2014 وارتفاعا متسارعا في الأسابيع الأخيرة.

وخلال سنة 2015 واصلت أسعار النفط انخفاضها حيث وصل متوسط أسعار سلة الأوبك في جانفي 2015 إلى 44.4 دولار للبرميل لتسجل إنخفاضاً بنسبة 60.3 % مقارنة بشهر جانفي 2014 وبمقارنة السداسي الأول 2014 أين بلغ متوسط سعر الخام 108.95 دولار للبرميل وقد انخفض السعر ب 46.8 % مقارنة للسداسي الأول من عام 2015 بالسداسي الأول من سنة 2014 ليستقر عند متوسط 57.91 دولار/برميل (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وأوبك، 2015، p15).

وشهدت أسعار البترول خلال سنة 2016 أدنى مستوى لها منذ 12 سنة حيث انخفض سعر البرنت إلى أقل من 30 دولار للبرميل

الفترة 2017 حتى 2020: تسبب تراجع أسعار النفط الملحوظ منذ سنة 2014 لاختلالات اقتصادية واجتماعية في الجزائر بسبب هشاشة اقتصادها كونه رهين للأموال المتأتية من قطاع المحروقات ويمكن رصد هذه الانعكاسات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

1. الآثار الاقتصادية: تتمثل في اختلال مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري ويمكن ذكر:
 - أ. الميزان التجاري: حقق الميزان التجاري خلال سنة 2015 عجز يقدر ب 13.7 مليار دولار أمريكي في حين بلغ العجز الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري في نهاية سبتمبر 2015 أكثر من 20 مليار دولار، وذلك رغم الانخفاض الحاد المسجل في الواردات بنسبة -12.1 %، ولذلك فإن هذا العجز يرجع إلى الانخفاض في صادرات النفط والغاز الذي كان مرتفعاً إلى حد كبير بنسبة 41 %، بالإضافة إلى انخفاض الصادرات خارج المحروقات بنسبة 20 % ويرجع هذا الانخفاض إلى مسار أسعار النفط المرجعي حيث اقترب سعر بترول خامات برنت من النفط الجزائري وتطور من حوالي 55 إلى 45 دولار خلال أكتوبر، ثم إلى 35 دولار ليصل إلى أدنى مستوى له خلال ثلاثين أسبوع الأخيرة .، مما ساهم أيضاً في حدوث انخفاض حاد في جميع فئات المنتجات : سواء بالنسبة للسلع الوسيطة ، السلع الرأسمالية التي تبقى محدودة وكذا السلع الاستهلاكية التي انخفضت بأكثر من 16 % وهذا الوضع مقلق بالطبع، لأن أسعار النفط ستبقى منخفضة ولفترة طويلة ، وصعودها مجدداً سوف يكون معتدلاً، وأنه لن يكون على المدى القصير، وبذلك تكشف مرة أخرى أسعار النفط التي سجلت تراجعاً خلال سنة 2015

ضرورة مطلقة للتنوع الاقتصادي لأن أسعار النفط تتحكم فيها عوامل خارجية عادة ما تكون جيو إستراتيجية وعوامل مضاربة في الأسواق (زايدي و بن سماعين، 2016، p10).

ب. **ميزان المدفوعات:** عندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014 م قدر ب 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر ب 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014 م بعد أن بلغ في نهاية 2013 م حوالي 194 مليار دولار قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول. وبلغ العجز الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري في نهاية سبتمبر 2015 أكثر من 20 مليار دولار (شطبي محمود، 2015، p06).

ت. **الناتج الداخلي الخام:** إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام الذي سينخفض إلى 208 مليار دولار لسنة 2015 مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014 م على أساس نمو سنوي في حدود 4 % ما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث أنه لن يتجاوز 3.9 % عام 2015 م مقارنة مع 4.5 % لعام 2014 م نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنوع في مجال الاقتصاد.

ث. **صندوق ضبط الموارد:** عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تقلبات - نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد، مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة، وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا من قبل وزير المالية ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226.4 مليار دينار مع قانون المالية 2014 أي ما يعادل 89.4 مليار دولار، بينما قدر الرصيد الإجمالي للصندوق سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل قرابة 59 مليار دولار، وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط، ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية والخزينة إلى أكثر من 46 مليار دولار برسم توقعات قانون مالية 2015، وهو ما يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد، فنظرا لتراجع مداخيل النفط في الجزائر إلى 60 مليار دولار سنة 2014 م مقابل 63 مليار دولار سنة 2013 م و 70 مليار دولار سنة 2012 م أي بنسبة انخفاض تقدر ب 15 % ما بين 2012 م و 2014 م، يفقد بذلك صندوق ضبط الموارد في ظرف تسعة أشهر تقريبا 10 مليارات دولار أي ما يعادل 757.10 دينار جزائري وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته، خاصة وأنه لم يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الموارد إلا بحدود 3 إلى 4 مليار دولار مقابل 10 مليار دولار في السابق في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات ويسجل ميزان المدفوعات عجزا هذه السنة، وإذا استمر سعر البترول في التراجع فإننا سنواجه مشكلا كبيرا في الميزانية.

ج. **ارتفاع معدل التضخم :** سجل خلال 11 شهر الأولى من سنة 2015 معدل التضخم بنسبة 4.8 %، ولقد ارتفعت فيها أسعار مختلف أصناف المنتجات بنفس الوتيرة: (المنتجات الزراعية الطازجة 5.2 %، المنتجات الغذائية الصناعية 4.6 %، المنتجات الصناعية 5 %، والخدمات 4.3 %) بالنسبة لأسعار واردات الانتاج الزراعي

فقد انخفضت بنسبة 1.5 % خلال 9 أشهر الأولى من سنة 2015، وفي المقابل ارتفعت أسعار الخدمات الصناعية عند الاستهلاك بنسبة 16.5%، إلا أنها تبدو دون تأثير كبير على معدل أسعار الاستهلاك المحلي والذي سجل هو الآخر زيادة بنسبة 4.52% في جوان 2015 مقابل جون 2014، ونلاحظ أن هذا لارتفاع الحاد يرجع بدرجة كبيرة إلى التراجع القوي في قيمة الدينار الجزائري مقارنة مع عملات الدول الرئيسية المستوردة منها.

سجل متوسط التضخم بحسب التقرير عودة نحو الارتفاع منذ بداية العام الجاري في ظل الانخفاض القوي لقيمة العملة الوطنية مقارنة مع الدولار (22%)، وسجل التضخم 5% نهاية جوان الماضي مقارنة مع 4.8 % و 4.5 % على التوالي في ماي وأبريل، وبلغ التضخم في جوان 2014 معدل 1.2 % على أساس سنوي. أخيرا كان التضخم قريبا من 5% في عام 2015، مع تسارع ملحوظ مقارنة بوتيرة العاميين الماضيين بعد الذروة التي بلغت في عام 2012 بمعدل سنوي 8% (زايدة و بن سماعيل، 2016، p10).

ح. انخفاض الاحتياطات الخارجية الرسمية: مع بؤادر تراجع أسعار البترول إنخفض إجمالي الاحتياطات الخارجية الرسمية إلى ما يقارب 178.938 مليار دولار في عام 2014 كما أن احتياطات الصرف بلغت أدنى مستوياتها منذ 2010 عند 160 مليار دولار نهاية جوان 2015 مقابل 178.9 مليار دولار المحققة في نهاية 2014، وأشار ذات التقرير إلى أنه يمكن أن تنزل عن مستوى 140 مليار دولار نهاية العالم الجاري 22 وفيما يتعلق بمستوى الاحتياطات المحققة خلال هذه الفترة فنجد أنه قبل انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 50 دولار/البرميل مع بداية سنة 2015 كان مستوى الاحتياطي قد تجاوز الحدود الآمنة المعقولة، ويظهر ذلك من خلال معرفة مدى تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات، ومن الجدير الإشارة إلى أن احتياطات الصرف قد بلغت خلال السنوات الثلاثة الماضية، مستوى يعادل تغطية ثلاث سنوات من واردات السلع والخدمات (زايدة و بن سماعيل، 2016، p10).

2. الآثار الاجتماعية: تساهم الإيرادات المالية لقطاع المحروقات في ترقية الجانب الاجتماعي للشعب الجزائري وتحقيق رفاهيته وبالتالي قد شكل تراجع هذه الأموال تداعيات خطيرة على الجانب الاجتماعي في الجزائر تتمثل في (شطبي محمود، 2015، p06):

أ. تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية: من بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014 م هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015، وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي مثل ورش ال ترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار) كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015 _ 2019 بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية... تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات.

ب. **انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين:** من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستتراجع من 3 إلى 5 ٪ خلال عام 2015 م مقارنة بسنة 2014 م خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة ستشهد ارتفاعا يصل لنحو 10 ٪ خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية خاصة وأن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين، ففي معظم البلدان عندما تتقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا، أما في الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون زيادات في الأجور ترتفع أسعار السلع والخدمات .

ت. **تهديد السلم الاجتماعي:** إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر، حيث إن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدة مستقبلا بسبب تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية، كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي.

ث. **تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة -** لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها على سير عمل الحكومة، فبعد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجاورة للجزائر أو تنتمي إلى منطقة الساحل وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينا فاسو. فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل (80) ثمانين مليون دولار وسينخفض إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية.

المحور الثالث: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

لقد تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بجائحة كورونا والتي اثرت سلبا على مؤشرات الاقتصاد

الوطني ويمكن رصد أهم هاته الآثار كما يلي:

الفرع الأول: الصادرات الجزائرية

حققت الصادرات خارج المحروقات نسبة % 7.20 من إجمالي صادرات البلاد مما يعني حوالي 2.5 مليار دولار سنة 2019 مقابل 2.9 مليار دولار سنة 2018 أما صادرات المحروقات فقد بلغت سنة 33.2 ما قيمته 2019 مليار دولار في حين أنها كانت سنة 2018 في حدود 38.8 مليار دولار أما سنة 2020 فقد بلغت الواردات ما قيمته 34.4 مليار دولار في حين تراجعت الصادرات إلى مستوى 23.8 مليار دولار وهو ما أثر سلبا على رصيد الميزان التجاري ولعل سبب تذبذب القيم راجع أساس إلى تراجع أسعار البترول في السوق العالمي وإنكماش الطلب بسبب إجراءات الغلق الاقتصادي إضافة إلى الاجراءات التي تم اتخاذها في هذا الصدد بمنع مجموعة من المواد من التصدير حفاظا على المخزون لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد. (وكالة الأنباء الجزائرية مقال بعنوان قيمة الواردات تتراجع سنة 2020 متوفر على الموقع: www.aps.dz/ar/economie/99845 تاريخ الاطلاع 22 أكتوبر 2021).

الفرع الثاني: رصيد الميزان التجاري

سجل الميزان التجاري عجزا بسبب انتهاج الجزائر إلى كبح الواردات في ظل تراجع الصادرات ايضا حيث حقق رصيد الميزان التجاري سنة 2019 قيمة سالبة في حدود 5.753 مليار وعجز ب 2, كما شهدت السنة ضخ 1000 مليار دينار جزائري كقروض خزينة لدى بنك الجزائر وهو ما يعرف بالتمويل غير التقليدي بعد ضخ 3371 و 2185 مليار دينار سنتين 2018 و 2017 على التوالي (هاروم، 2021، p1123).

الفرع الثالث: رصيد الميزانية العامة

حققت الميزانية العامة إيرادات بلغت 6762 مليار دينار جزائري ونفقات وصلت إلى 8200 منها 4955 للتسيير و 3245 للتجهيز وهو ما جعل معد المخطط يقدر نسبة التضخم ب % 4.5 ونسب البطالة ب % 11.4 ترتفع عند فئة الشباب لتصل إلى 26.9%.

وفي هذا الإطار من أجل البحث عن حلول تتعش الاقتصاد الوطني في ظل التطورات المتسارعة والخائفة كان لابد على الحكومة تبني مجموعة من القرارات في إطار مخطط عمل الحكومة تسعى من خلالها لتخفيف حدة الأزمة الخائفة ويمكن رصد أهم هاته القرارات حسب التعليم رقم 172 للوزير الأول والمعنون بالتحكم في النشاط الاقتصادي والصادرة بتاريخ 16 أفريل ثم إجتماع مجاس الأمن في مارس 2021 حيث تم إقرار ما يلي:

- إجراءات عن كيفية تطبيق تخفيف عدد العمال ب 50%.
- طرق منح الرخص للتجار والمتعاملين الاقتصاديين لضمان المواد الغذائية الضرورية للجزائريين
- الطلب من الوزراء إنشاء خلايا متابعة وبقظة على مستوى الدوائر الوزارية لمتابعة الوضعية الاقتصادية في كل قطاع من القطاعات

- تقديم استثناءات للنشاط الفلاحي والطلب من الولاية تقديم تصاريح للفلاحين من أجل ضمان قوت الجزائريين.
 - تقديم استثناءات للنشاط على مستوى الموانئ من أجل نشاط الصيد البحري وتجارة الاسماك.
 - تنظيم تقديم رخص التنقل على مستوى الدوائر والولاية والولاية المنتدبين.
 - تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار.
 - تخفيض نفقات ميزانية التسيير ب 30% دون المس بأعباء الرواتب والتوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية مما سيوفر للجزائر حوالي 07 مليارات دولار سنويا.
 - تأجيل إطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها ما عدا في مناطق الظل وكذلك المشروع المتعلق بدراسة مستشفى مكافحة السرطان في الجلفة.
 - الإبقاء دون مساس على النفقات المرتبطة بقطاع الصحة وتدعيم وسائل محاربة تفشي وباء كورونا فيروس والأمراض الوبائية بصفة عامة. الإبقاء دون مساس على مستوى النفقات المرتبطة بقطاع التربية.
 - التعجيل بعملية تحصيل الضرائب والرسوم واسترجاع القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية
 - توجيه أولويات قطاع الفلاحة نحو الاستثمار في المواد الزراعية التي توفر الأمن الغذائي للبلاد ويتعلق الأمر هنا بتشجيع فروع الحبوب وخاصة الذرة وتلك التي تغطي الحاجيات الوطنية من سكر وزيت وحبوب
 - تشجيع المزيد من الإدماج المالي عن طريق تسهيل منح القروض والتركيز على الرقمنة والمنتجات المبتكرة.
 - تشجيع المنتجات الممولة بواسطة الصيرفة الإسلامية والعمل على إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بها من طرف بنك الجزائر.
 - التكفل في قانون المالية التكميلي عند إعدادة بخسائر المتعاملين الذين تضرروا من تفشي الوباء
 - تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليارات دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف (مجلس الأمن، 2021).
- المحور الرابع: أثر سعر النفط على أداء الاقتصاد الجزائري مقارنة قياسية**
- يهدف هذا الجزء إلى تحليل النتائج القياسية وتحديد نوعية العلاقة بين أسعار النفط ومعدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال التعرف على خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ومن ثم تقدير المعادلات.
- تستخدم الدراسة سلسلة زمنية سوية خلال الفترة (2010-2020) لكل من أسعار النفط، ومعدل النمو الاقتصادي وهذه البيانات أخذت من الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي أما إحصائيات سعر النفط السنوية المأخوذة من التقارير الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.
- الفرع الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية:**
- سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ADF) واختبار (PP) في المستوى (level) والفروق الأولى (1st Difference).

وباستخدام البرنامج، يبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار لجميع المتغيرات على النحو التالي:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة (unit root test) لجميع المتغيرات.

Test PP		Test ADF		المتغيرات
1 st Diff	Level	1 st Diff	level	
*-6.244603	-3.986552	*-4.783439	-6.639653	PP
*-7.232229	-1.085645	*-7.171868	-5.630533	TC

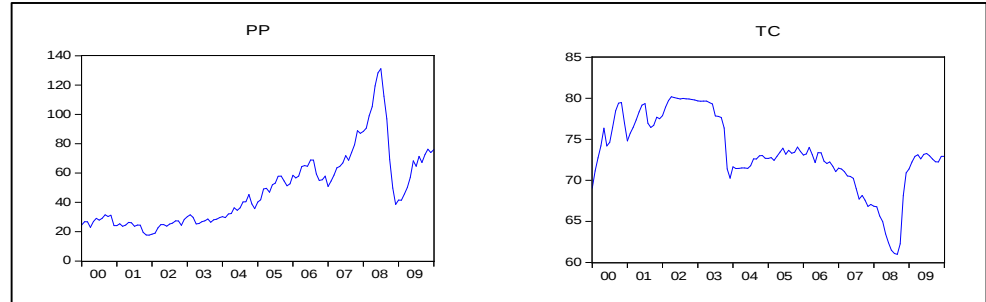
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج EViews6

*: تشير إلى استقرار متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 1%.

من خلال الجدول يتضح أن سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي نجد أنه مستقر في اختبار ADF و PP في الفروق الأولى عند مستوى معنوية 1%.

يظهر من خلال النظرة العامة للسلاسل الزمنية في المستويات أنها غير مستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة، أي بعبارة أخرى جميع المتغيرات غير معنوية، أي أنه تم قبول الفرضية العدمية بعدم استقرارية متغيرات الدراسة، وهذا دليل على وجود جذر وحدوي مع اتجاه عام واضح في السلاسل الزمنية يظهر من خلال المنحنيات التالية:

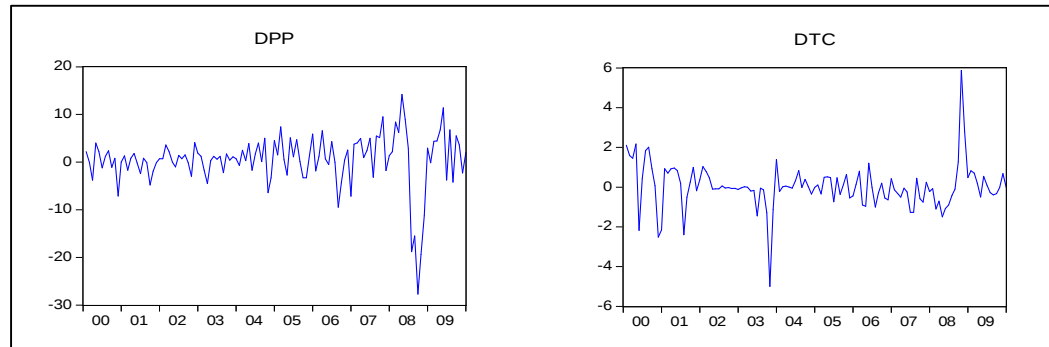
الشكل رقم (01): عدم استقرار السلاسل الزمنية في المستوى



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج EViews6

ولكن وكما هو ملاحظ في الجدول أعلاه أنه عند استخدام الفروق الأولى للسلاسل المذكورة أعلاه. تبين أنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذور وحدية، أي أن السلاسل الزمنية مستقرة، وبالتالي فإن المتغيرات السابقة متكاملة من الدرجة الأولى كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): استقرار السلاسل الزمنية في الفروق الأولى



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج EViews6

الفرع الثاني: التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ:

اختبار التكامل المتزامن:

نجري أول اختبار من اختبارات التكامل المتزامن وهو اختبار أنجل جرانجر ذو الخطوتين للتأكد من تحقق الشرط الثاني وهو استقرار سلسلة البواقي بدرجة أقل من استقرار المتغيرات الأصلية، أي وجود تكامل متزامن بين سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي الذي يقيس أداء الاقتصاد الوطني، والنتائج كما هي في الجدول بعد تقدير النموذج التالية:

$$Y=C1+C2PP+EI$$

الجدول رقم (2): اختبار التكامل المشترك لأنجل جرانجر .

Coefficient	t-Statistic	Prob.
$0.4507C_1=$	155.342	0.000
$55C_2=0.1$	-15.357	0.000
$492R^2=0.$		
$F^*=235.85$		0.000
اختبار استقرار سلاسل البواقي (ADF)		
	-3.436313^*	
$12776DW=1.$		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج EViews6

*: تشير إلى استقرار سلاسل البواقي عند مستوى معنوية 10%.

من خلال الجدول يتضح المعلومات المقدرة للنموذج لها معنوية إحصائية حسب إحصائية ستودنت، مع ملاحظة أن قيمة معامل التحديد (R^2) الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج أنها نسبة مقبولة للنموذج، أما قيمة ديرين واتسون (DW) فتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من خلال تقدير دوال الانحدار لقيم البواقي. سلسلة البواقي مستقرة في المستوى وبالتالي نستنتج أنه من خلال جميع هذه الاختبارات أنه يوجد تكامل متزامن بين سعر النفط وعدل النمو الاقتصادي وذلك لتحقيق الشرط الثاني من شروط التكامل وهو استقرار سلسلة البواقي في درجة أقل من درجات تكامل متغيرات الدراسة.

ولتأكيد صحة النتائج المتوصل إليها في الاختبار الأول سنقوم بإجراء اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

للنماذج الثلاثة. مع العلم أن عدد التأخرات تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعياري AIC و SC في نموذج VAR.

الجدول رقم (03): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

critical value (5%)	Prob.	λ_{trace}	الفرضيات العدمية	المتغيرات
15.49471	0.0199	$*18.08070$	$r = 0$	Series : PP / TC
3.841466	0.1026	2.665029	$r \leq 1$	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج EViews6

*: تشير إلى وجود شعاع للتكامل المتزامن عن مستوى معنوية 5%.

نلاحظ من خلال الجدول انه تم رفض الفرضية العدمية الأولى وقبول الفرضية البديلة في النموذج، حيث قيمة λ_{trace} أكبر من القيمة الجدولية، وهذا يدل على وجود شعاع للتكامل، لكن في الاختبار الثاني تم قبول الفرضية العدمية بعدم وجود متجهين للتكامل للنماذج الثلاثة، وعليه نستنتج من خلال نتائج الجدول أن هناك متجه وحيد للتكامل المتزامن بين سعر النفط وسعر الصرف.

نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

بعد إن تأكدنا من وجود تكامل مشترك بين مؤشرات الاستقرار النقدي وسعر النفط، نقوم الآن بتقدير نموذج تصحيح الخطأ للنماذج الثلاثة كمرحلة أخيرة للتكامل المشترك، ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلات التالية:

$$\Delta TC_t = \alpha_2 (\beta_{(2,1)} PP_{(t-1)} + \beta_{(2,2)} TC_{(t-1)} + \beta_{2,3} \Delta PP_{(t-1)} + C_{(2,1)} \Delta PP_{(t-1)} + C_{(2,2)} \Delta PP_{(t-2)} + C_{(2,3)} \Delta TC_{(t-1)} + C_{(2,4)} \Delta TC_{(t-2)} + C_{(2,5)} \Delta TC_{(t-2)} + \varepsilon_t$$

وباستخدام برنامج (EViews 6) تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنماذج الثلاثة بالشكل التالي:

الجدول رقم رقم (04): تقدير نماذج تصحيح الخطأ

النموذج المقدر
$D(TC) = -0.021*(PP(-1) + 4.983*TC(-1) - 413.940) - 0.050*D(PP(-1)) + 0.012*D(PP(-2)) + 0.372*D(TC(-1)) - 0.162*D(TC(-2)) + 0.014$

المصدر: من إعداد الباحثين

مع العلم أن عدد التأخرات (2) تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعيارى AIC و SC في نموذج VAR.

الفرع الثالث: اختبارات العلاقة السببية لجرانجر:

إن واختبار العلاقة السببية يقوم على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين معدل النمو الاقتصادي وسعر النفط الممثلة وفق شعاع الانحدار الذاتي وذلك من خلال تقدير معادلة النموذج. والجدول التالي يلخص نتائج الاختبار:

الجدول رقم (05): اختبار العلاقة السببية بين متغير سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي

الفرضيات العدمية	إحصائية فيشر المحسوبة F^*	الاحتمال	القيمة الجدولية	الاحتمال
DPP لا تتسبب في DTC	2.08605	0.1289	3.92	0.05
DTC لا تتسبب في DPP	7.77802	0.0007	3.92	0.05

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج EViews6

حيث تم اختيار عدد التأخرات بـ 2 وفق أصغر قيمة لمعيارى (AIC) و (SC).

القيمة الجدولية هي $F_{(1;119)}^{0.05} \approx 3.92$ حيث درجة الحرية للبسط: $v_1 = c - 1 = 1$ ودرجة الحرية للمقام:

$$v_2 = n - k - 1 = 119$$

حيث: c : عدد العينات؛ n : عدد المشاهدات في العينة؛ k : عدد المتغيرات المحددة خارج النموذج.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إحصائية فيشر المحسوبة F^* في الفرضيات العدمية الأولى أصغر من

القيمة الجدولية باحتمال أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية بعدم وجود علاقة سببية في هذا الاتجاه

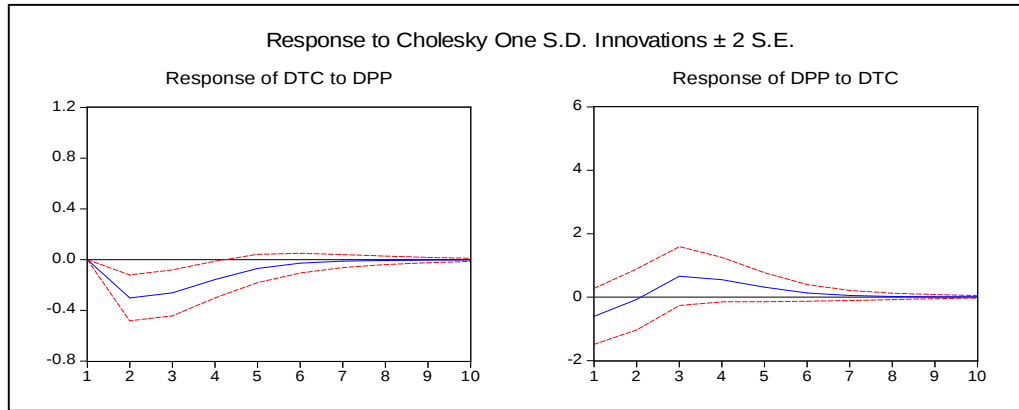
(TC→PP). أما بالنسبة للفرضية العدمية الثانية فقد تبين بأن قيمة فيشر المحسوبة F^* أكبر من القيمة الجدولية وبالزيادة فإن احتمال قبول الفرضية العدمية يساوي الصفر وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية من سعر النفط باتجاه معدل النمو الاقتصادي (PP→TC). نستنتج في النهاية أن اختبار العلاقة السببية انتهى بأن سعر النفط يؤثر في سعر الصرف في الأجل القصير. وهذه النتيجة تبين بأن زيادة أو انخفاض أسعار النفط في الأجل القصير سيؤثر لا محالة على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرع الرابع: اختبار الاستجابة التلقائية (الدفعية):

إن هذا التحليل مبني على أثر صدمات سعر النفط على معدل النمو الاقتصادي وسنحاول أول من خلال هذا الاختبار، والذي يتطلب سلاسل زمنية مستقرة من نفس الدرجة، وهذا يعني استعمال التفاضل الأول لجميع المتغيرات.

ويمكن توضيح هذا من خلال تقدير دوال الاستجابة الدفعية في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): استجابة متغير معدل النمو الاقتصادي لصدمة سعر النفط.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج EViews6

من خلال الشكل يتضح أنه بالنسبة لاستجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة سعر النفط، فقد أثرت بشكل ايجابي في الفترة الثانية بنسبة -0.369% ، ثم يتحول الأثر إلى أثر سلبي بشكل مرتفع ومتواصل في الفترات اللاحقة حتى الفترة السادسة بنسبة -0.010% ، ويواصل بهذا الوضع إلى غاية نهاية الفترة.

خاتمة :

إن تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط يعد أصعب تحدي يواجه صناع القرار في الجزائر، فإن بدائل تشجيع القطاع الخاص و تشجيع القطاع الزراعي والصناعي والاستثمار الأجنبي المباشر وإصلاح المنظومة البنكية وغيرها تعتبر أوراقا رابحة في يد من يستطيع استغلال الإمكانيات المادية والبشرية والمالية التي حظى الله بها الجزائر عن غيرها من البلدان، والتي استطاعت وفي ظرف وجيز أن تحقق ما لم تستطع الجزائر تحقيقه، ولذلك وجب على السلطات الجزائرية أن تتخلص من لعنة تبعيتها لقطاع المحروقات وأن تحاول الاستفادة من الإمكانيات المتنوعة التي تزخر بها سواء طبيعية أو سياحية أو بشرية من أجل الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة وذلك ببلورة أسس متينة لاقتصاد متوازن تلعب فيه كل القطاعات الاقتصادية نفس الدور التنموي.

ومن خلال ما تقدمنا به يمكننا تقديم بعض الاقتراحات من أجل ترقية الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات تتمثل في:

1- تعزيز الإرادة السياسية لتحضير الجزائر لما بعد البترول وذلك بإشراك مختلف أطراف المجتمع المدني وكذا الجامعة الجزائرية لما تحتويه من مختصين في علم الاقتصاد بمختلف فروعهِ وتنسيق بين رجال السياسة والاقتصاد من أجل ضمان مستقبل البلاد كل حسب موقعه واختصاصه.

2- استحداث هيئة للتخطيط والاستشراف يشرف عليها مختصون في هذا المجال قبل تنفيذ القرارات والتي أحيانا كلفت الجزائر خسائر مادية باهضة نتيجة ارتجالية القرارات والقوانين والتي أفقدت الشعب الثقة في حكومته.

3- ضرورة تكييف القوانين والمنظومة التشريعية وعصرنتها خاصة فيما يتعلق بجرائم الفساد والرشوة والمحسوبية والتي أصبحت عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ومحاسبة كل من سولت له نفسه سرقة المال العام بغير وجه حق محاسبة عادلة وقانونية وعلمية حتى تنقش حالات الفساد ويستعيد الشعب ثقته بنفسه.

قائمة المراجع:

Benissad, E. (1978 ,p138). l'économie de developement en Algerie (éd. 2). (OPU, Éd.) Alger: OPU.

DEBERNIS, G. (1966, p427). Les industries industrialisation et contenu d'une politique d'integration. (3, Éd.) L'ESA tome XIX, 427.

المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. (2021 أكتوبر). هل أصبحت "معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة. تم الاسترداد من المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات:

<http://www.dohainstitute.org/release/f996ec0b-adbd-4e8e-b4c8-2909807b76d6>

حسيبة زايدي، وحياء بن سماعيل. (جوان، 2016). أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر. مجلة الباحث الاقتصادي (5)، 10.

صندوق النقد العربي. (2010). التقرير الاقتصادي العربي الموحد: التطورات في مجال النفط والطاقة. صندوق النقد العربي.

صندوق النقد العربي. (2011). التقرير الاقتصادي العربي الموحد: التطورات في مجال النفط والطاقة. الكويت: صندوق النقد العربي.

صندوق النقد العربي. (2012). التقرير الاقتصادي العربي الموحد: التطورات في مجال النفط والطاقة. الكويت: صندوق النقد العربي.

صندوق النقد العربي. (2013). التقرير الاقتصادي العربي الموحد: التطورات في مجال النفط والطاقة. الكويت: صندوق النقد العربي.

- صندوق النقد العربي. (2014). التقرير الاقتصادي العربي الموحد: التطورات في مجال النفط والطاقة. الكويت: صندوق النقد العربي.
- عمر هاروم. (2021). التداعيات المتوقعة لجائحة كورونا على الدول العربية الجزائر أنموذجا المجلد. مجلة الدراسات الاقتصادية وإدارة الأعمال، 7(1)، 1123.
- كريستوف آلسوب، وبسام فتوح. (2010). تطورات النفط والغاز الطبيعي وانعكاساتها على البلدان العربية. مجلة النفط والتعاون العربي (135)، 16.
- كمال بوناح. (2004). التنمية الاقتصادية في الجزائر. (26)، 237.
- مجلس الأمن. (22 أكتوبر، 2021). بيان مجلس الأمن 2020. تم الاسترداد من وكالة الأنباء الجزائرية: www.aps.dz/ar/economie/99845
- محمد الراجي. (01 ديسمبر، 2014). تراجع أسعار النفط وأثره في اقتصاديات العالم العربي. 04. (مركز الجزيرة للدراسات، المحاور)
- مريم شطبي محمد. (14 ماي، 2015). انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري. 06. (كلية الشريعة والاقتصاد جامعة قسنطينة، المحاور)
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك. (2008). التقارير الشهرية لأسواق النفط، . منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك. (2009). تقرير الأمين العام. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك. (2009). الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية. مجلة النفط والتعاون العربي، 35(128)، 17.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك. (أفريل، 2015). النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك. النشرة الشهرية، 04(41)، 15.
- هاشم جمال. (1997). أسواق المحروقات العالمية وانعكاساتها على سياسات التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. الجزائر: جامعة الجزائر.